

قطوف من النظام السياسي في الإسلام

٣

إعداد

د . سليمان بن قاسم العيد

—١٤٢٢هـ—

السلطات الثلاث في الدولة الإسلامية

السلطة في اللغة : هي التسلط والسيطرة والحكم^(١) ، والسلطان يطلق على الوالي ، وعلى الحجة والبرهان^(٢) .

ويكفي القول : أن السلطة في النظام السياسي هي امتلاك القدرة الفاعلة للقيام فيما من شأنه تدبير أمور الدولة .

وتنقسم السلطات في الدولة الإسلامية إلى ثلاثة أقسام هي :-

١ - **السلطة التشريعية (التنظيمية)** .

٢ - **السلطة القضائية** .

٣ - **السلطة التنفيذية** .

أولاً : السلطة التشريعية

السلطة التشريعية أو التنظيمية هي التي تتولى إصدار التشريعات ، وسن القوانين التي تحتاجها الدولة ، ونجد في الدول غير المسلمة أن الذي يتولى هذه السلطة أو الذي يسن لها التشريعات ، ويصدر القوانين ، هي مجالس تعرف بمجلس النواب ، أو مجلس الشعب ، أو المجلس الوطني ونحوها^(٣).

والتشريع في الدول غير المسلمة مستمد من (الدستور) ، والدستور هو: مجموع القواعد الأساسية التي تقرر النظام الحكومي ، لدولة من الدول .. وسلطة الحكومة .. وطرق توزيع هذه السلطة ، وكيفية استعمالها ، كما يقرر حقوق الأفراد وواجباتهم،

(١) إبراهيم أنيس ورفاقه ، المعجم الوسيط ص ٤٣٣ .

(٢) الجوهرى ، الصباح ١١٣٣/٣ ، مادة [سلط] .

(٣) انظر : السيد أحمد دحلان ، دراسة في السياسة الداخلية للملكة العربية السعودية ص ١٦٦ .

بحيث يكفل للدولة نظاماً للحكم يتميز بالثبات والاستقرار ، ويكون في مأمن من التغيير والارتباك .^(١)

أما الوضع في الدولة الإسلامية فيختلف تماماً عنه في الدول غير الإسلامية ، فإذا كان دستور الدول غير الإسلامية من وضع البشر ، فإن دستور الدولة الإسلامية من وضع رب البشر ، وإذا كان دستور الدول غير الإسلامية اشترطوا له صفة الثبات ، فإن الذي شرط الثبات لدستور الدولة الإسلامية هو رب الأرض والسماءات ، كما في قوله سبحانه : { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ }^(٢) .

واشتراط الثبات للدستور الذي وضعه البشر أمر غير ممكن ، فإن تغير الرؤساء وتغير الأزمان وتغير الظروف كفيل بتغيير هذه الدساتير ، ولم تسلم الكتب السماوية السابقة كالتوراة والإنجيل من التحريف والتبدل ، فكيف تسلم أنظمة وقوانين وضعها البشر ؟ !.

ومصدر التشريع في الدولة الإسلامية يتمثل في كتاب الله سبحانه وتعالى ، وفي سنة رسوله (صلى الله عليه وسلم) والفهم الذي يستنبطه العلماء اعتماداً عليهم بالإجماع والاجتهاد والقياس .

القرآن الكريم

وهو كلام الله المترى على خاتم الأنبياء ، باللفظ العربي ، المتبع بتلاوته ، المكتوب بالصحف ، المنقول إلينا نقلاً متواتراً.^(٣)

والقرآن الكريم هو الأصل الأول للتشريع كما يدل على ذلك حديث معاذ بن جبل (رضي الله عنه) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعثه إلى اليمن فقال : «كيف تقضي ؟ فقال : أقضى بما في كتاب الله ، قال : فإن لم يكن في كتاب الله ، قال : فبسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال

(١) السيد أحمد دحلان ، دراسة في السياسة الداخلية للملكة العربية السعودية ص ٩٧ .

(٢) سورة الحجر ، الآية ٩ .

(٣) محمد مصطفى شلي ، أصول الفقه الإسلامي ص ٧٢ .

أجتهدرأيي . قال : الحمد لله الذي وفق رسول الله (صلى الله عليه وسلم) «^(١)

ولم يتزل القرآن الكريم كتاب تشريع فقط ، بل نزل لإخراج الناس من الظلمات إلى النور ، كما في قوله سبحانه: { الر كِتَابُ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ يَإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ } ^(٢) .

ونزل القرآن الكريم هدى للناس ، كما في قوله سبحانه: { شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلَيَصُمُّهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخْرَى يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلَا يَكْبِرُوا اللَّهُ عَلَى مَا هَدَاهُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ } ^(٣) .

ونزل شفاءً ورحمة للمؤمنين ، كما في قوله: { وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا } ^(٤) .

وقوله: { وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَعْجَمِيًّا وَعَرَبِيًّا قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذانِهِمْ وَقُرْآنٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمَّى أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ } ^(٥) .

والقرآن الكريم كتاب تدبر وتذكر ، كما في قوله سبحانه: { كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لَّيَدَبُرُوا آيَاتِهِ وَلَيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ } ^(٦) .

وفي مجال التشريع فإن القرآن الكريم لم يلتزم أسلوباً واحداً في ذلك ، وهو مجرد وضع قواعد وتشريعات ، فلم يعبر عن كل مطلوب طلباً مؤكداً بمادة الوجوب ، و لاعن

(١) آخرجه الترمذى فى سننه ، كتاب الأحكام ، حديث رقم ١٣٢٧ .

(٢) سورة إبراهيم ، الآية الأولى .

(٣) سورة البقرة ، الآية ١٨٥ .

(٤) سورة الإسراء ، الآية ٨٢ .

(٥) سورة فصلت ، الآية ٤٤ .

(٦) سورة ص ، الآية ٢٩ .

كل من نوع بعادة المنع أو التحرير ، ولا عن كل مخhir فيه بعادة التخيير أو الإباحة ، ولا غير ذلك من العبارات التي من شأنها مجرد التشريعات .

بل غاير نوع في أسلوبه بعبارات شيقة بلغة ليكون ذلك باعثاً على القبول ، والمبادرة إلى الامتثال ، ومن ذلك على سبيل المثال ما يلي :-

١- بيان الوجوب

نجد أن القرآن الكريم في مقام بيان وجوب الفعل يخبر عنه بأنه مكتوب ، كما قوله سبحانه : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقَوْنَ }^(١) .

ومرة يعبر عنه بعادة الأمر { إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤْدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمًا يَعِظُّكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا }^(٢) .
وثالثة يتطلب بفعل الأمر { خُذُّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُظْهِرُهُمْ وَتُرْزِكِيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ }^(٣) .

ورابعة يخبر عنه بأنه خير أو بر { فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَيَسِّلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى فُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسَدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَنَّكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ }^(٤) ، { لَيْسَ الْبَرُّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَسْرِقِ وَالْمَعْرِبِ وَلَكِنَّ الْبَرِّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّنَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَآبَنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّفَاقَ وَأَقامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَةَ وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبُشَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبُأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ }^(٥) .

(١) سورة البقرة ، الآية ١٨٣ .

(٢) سورة النساء ، الآية ٥٨ .

(٣) سورة التوبة ، الآية ١٠٣ .

(٤) سورة البقرة ، الآية ٢٢٠ .

(٥) سورة البقرة ، الآية ١٧٧ .

وَخَامِسَةٌ يَقْرُنُهُ بِالْوَعْدِ الْجَمِيلِ {تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلُهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ} (١) .

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسَالِيبِ الْكَثِيرَةِ الْبَدِيعَةِ الْمُتَنَوِّعةِ .

٢- بِيَانِ التَّحْرِيمِ

نَجَدَ أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ يَعْبُرُ عَنْ هَذَا أَحْيَانًا بِمَادَةِ التَّحْرِيمِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ سَبَّاحَانَهُ: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَائِكُمْ وَبَنَائِكُمْ وَأَخْوَائِكُمْ وَعَمَّائِكُمْ وَخَالَاتِكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَائِكُمُ الْلَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخْوَائِكُمْ مِنْ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَاءِكُمْ وَرَبَائِبِكُمُ الْلَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَاءِكُمُ الْلَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنَّ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَاقِيلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمِعُوا بَيْنَ الْأَخْتِينِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا} (٢) .

وَثَانِيَةٌ يَعْبُرُ عَنْهُ بِمَادَةِ النَّهْيِ {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَا عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ} (٣) .

وَثَالِثَةٌ يَعْبُرُ عَنْهُ بِنَفْيِ الْحَلِ {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحْلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذَهَّبُوا بِعَضٍ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ وَعَاسِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنَّ كَرْهَتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوْا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا} (٤) .

وَرَابِعَةٌ يَخْبِرُ عَنْهُ بِأَنَّهُ شَرُ «وَلَا تَحْسِنَ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا أَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ حَسِيرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌ لَّهُمْ» (٥) .

وَخَامِسَةٌ يَقْرُنُهُ بِالْوَعْدِ الشَّدِيدِ «وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعِذَابٍ أَلِيمٍ» (٦) .

(١) سورة النساء ، الآية ١٣ .

(٢) سورة النساء ، الآية ٢٣ .

(٣) سورة النحل ، الآية ٩٠ .

(٤) سورة النساء ، الآية ١٩ .

(٥) سورة آل عمران ، الآية ١٨٠ .

وسادسة يستعمل صيغة النهي أو الأمر بالترك **﴿وَلَا تَقْرُبُوا إِلَزْنَى إِنَّهُ كَانَ فَنِحَشَةً وَسَاءً سَبِيلًا﴾**^(٢) ، **﴿وَذَرُوا ظَهِيرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ﴾**^(٣) .
وغيرها من الأساليب الكثيرة المتنوعة .

٣- بيان الإباحة أو الجواز

يعبر القرآن الكريم عن بيان الجواز بلفظ الحل **﴿أَحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾**^(٤) .
وثانية يعبر عنها برفع الإثم **﴿فَمَنِ أَضْطُرَ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمٌ عَلَيْهِ﴾**^(٥) .
وثالثة برفع الحرج **﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾**^(٦) .
ورابعة بالأمر بعد الحظر **﴿وَلَكُوا وَأَشْرِبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾**^(٧) وذلك حين كان في بداية فرضية الصيام يحرم على من أراد الصيام أن يأكل ويشرب إذا نام .

هذا شيء من أسلوب القرآن الكريم في التشريع ، كما نجد أن حكم الشيء الواحد قد يبين في مواضع مختلفة وأساليب متنوعة كل منها يناسب المقام الذي جاء فيه، دون أن يتغير هذا الحكم أو يقع القارئ في حرج .

السـنة

السنة في اللغة : هي السيرة و الطريقة .^(١)

(١) سورة التوبة ، الآية ٣٤ .

(٢) سورة الإسراء ، الآية ٣٢ .

(٣) سورة الأنعام ، الآية ١٢٠ .

(٤) سورة المائدة ، الآية ٤ .

(٥) سورة البقرة ، الآية ١٧٣ .

(٦) سورة النور ، الآية ٦١ .

(٧) سورة البقرة ، الآية ١٨٧ .

وفي اصطلاح **الأصوليين** : هي ما ثبت عن النبي (صلى الله عليه وسلم) من قول أو فعل أو تقرير ^(٢).

السنة هي المصدر الثاني للتشريع في الدولة الإسلامية ، وقد جاءت السنة مبينة لما ورد في القرآن الكريم ، كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْذِكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ ^(٣).

اتفق كلمة المسلمين من يعتد برأيهم ، في كل عصر ، على أن ما صدر من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المتعلق بالتشريع المصدر الثاني من مصادر الأحكام، يجب أن يلجأ إليه المحتهد عند الاستنباط ، كما يجب على المسلمين جهيناً الامتثال لما جاء فيه من الأحكام ، والعمل به متى ثبتت نسبته لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، وقد جاء الأمر من المولى سبحانه وتعالى باتباع السنة كما في قوله سبحانه: ﴿وَمَا أَءَتَنَّكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا هَنَّكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ ^(٤).

وقد حذر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من الاستغناء عن السنة بدعوى الاكتفاء بالقرآن كما ورد في سنه أبي داود من حديث المقدم بن معدى كرب عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : «ألا إني أؤتيت الكتاب ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته ، يقول : عليكم بهذا القرآن ، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه ، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه» ^(٥).

مكانة السنة مع القرآن في التشريع

جاءت السنة مع القرآن على ثلاثة أوجه على النحو التالي :-

(١) الجوهرى ، الصحاح ٥/٢١٣٨ ، مادة [سن].

(٢) محمد شلي ، أصول الفقه الإسلامي ص ١٠٩ .

(٣) سورة النمل ، الآية ٤٤ .

(٤) سورة الحشر ، الآية ٧ .

(٥) سنن أبي داود ، كتاب السنة ، حديث رقم ٤٦٠٤ ، وصححه الألباني في صحيح الجامع ٦/٣٧٥ .

١- أن تكون موافقة له من كل وجه

فيكون توارد القرآن والسنّة على حكم واحد، من باب توارد الأدلة . وذلك مثل أدلة وجوب الصلاة والزكاة والصوم ، وكذا أدلة تحريم الزنا والربا والخمر ونحو ذلك .

٢- أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن وتفسيراً له

وهذا يشمل تفصيل المجمل ، كالآحاديث المبينة لأوقات الصلاة وعدد ركعاتها وكيفيتها وأوقاتها ، وأنصبة الزكاة والأموال التي تؤخذ منها ، والحج وما فيه من الأعمال التفصيلية التي لم يأت القرآن بتفصيلها ، ونحو ذلك من العبادات فإن السنّة جاءت مفصلة وشارحة لما جاء مجملًا في القرآن الكريم عن هذه العبادات .

وجاءت السنّة أيضاً بتقييد المطلق ، كالحديث المبين لمقدار الوصية «الثلث والثالث كثير»^(١) فإنه مقيد لإطلاق قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُّتْ بِهَا أَوْ دَيْنٌ﴾^(٢).

وجاءت السنّة أيضاً بتقييد قطع يد السارق اليمى من الرسغ ، في حين جاءت الآية عامة في ذلك كقوله سبحانه : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيهِمَا﴾^(٣) .

وجاءت بتخصيص العام ، حديث ((لا تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها))^(٤) . فإنه مخصوص لقوله تعالى: ﴿وَأُحلَّ لَكُم مَا وَرَأَءَ ذَلِكُم﴾^(٥) . وكذلك الآحاديث التي جاءت بتخصيص القاتل والرقيق الكافر بعدم الإرث من المسلم في حين جاءت الآيات مبينة من لهم حق الإرث .

٣- أن تكون موجبة لما سكت القرآن عن إيجابه ، أو محرمة لما سكت القرآن عن تحريمه .

(١) أخرجه البخاري من حديث ابن عباس، الجامع الصحيح ، كتاب الوصايا ، حديث رقم ٢٧٤٣ .

(٢) سورة النساء ، الآية ١٢ .

(٣) سورة المائدة ، الآية ، الآية ٣٨ .

(٤) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) ، كتاب النكاح ، حديث رقم ١٤٠٨ .

(٥) سورة النساء ، الآية ٣٤ .

وذلك مثل الأحاديث التي جاءت بإيجاب صدقة الفطر ، كحديث : «فرض النبي (صلى الله عليه وسلم) صدقة الفطر -أو قال رمضان- على الذكر والأئم والحر والمملوك ، صاعاً من قمر، أو صاعاً من شعير»^(١) .

وفي جانب التحرير فقد جاءت السنة بالنص على الحرمات من الرضاعة بعد أن اقتصر القرآن الكريم على النص على تحرير الأمهات والأخوات من الرضاعة . وجاءت السنة بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في الزواج ، وغير ذلك من الأحكام .^(٢)

ثانياً : السلطة القضائية

السلطة القضائية في الدولة الإسلامية هي التي تتولى الحكم في المنازعات والخصومات والجرائم والمظالم ، واستيفاء الحقوق من مطل بها ، وإيصالها إلى مستحقها ، والولاية على فاقدي الأهلية والسفهاء والمفلسين ، والنظر في الأوقاف وأموالها وغلالها ، إلى غير ذلك مما يعرض على القضاء .

وقد كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في عهده هو الذي يقوم بهذه السلطة فهو الذي يقضي بين الناس في المدينة المنورة ، وبعث القضاة في الأمصار ، كما بعث علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) إلى اليمن قاضياً ، كما يقول علي (رضي الله عنه): «بعثن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى أهل اليمن قاضياً ، فقلت : يا رسول الله ! ترسلني وأنا حديث السن ، ولا علم لي بالقضاء ؟ فقال : إن الله سيهدي قلبك ، ويثبت لسانك ، فإذا جلس بين يديك الخصم فلا تقضين حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول

(١) أخرجه البخاري من حديث ابن عمر (رضي الله عنه) ، الجامع الصحيح ، كتاب الزكاة ، حديث رقم ١٥١١.

(٢) انظر : ابن القيم ، أعلام الموقعين ٢/٣٠٧ . ومحمد شلبي ، أصول الفقه الإسلامي ص ١١٤ - ١١٧ .

؛ فإنه أحرى أن يتبع لك القضاء. قال : فما زلت قاضياً، أو ما شككت في قضاء بعد^(١) . كما بعث معاداً إلى اليمن للقضاء.

وفي عهد أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) فقد كان يباشر القضاء بنفسه في المدينة ، وأحياناً كان يقوم بذلك عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وبعض فقهاء الصحابة بأمر من الخليفة أبي بكر (رضي الله عنه) ، ويقول عمر بن الخطاب في ذلك : «فلقد كان يمر علي الشهر ما يختص إلـيـ فيـه اـثـنـانـ»^(٢) ، وكان الولـاة هـم المسـؤـولـون عن القـضـاءـ فيـ الأمـصارـ^(٣) .

ولما ولي الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عين بعض الصحابة قضاة في المدينة ، كما عين عدداً من القضاة في الأمصار ، وبهذا الإجراء تم فصل السلطة القضائية عن سلطة الولـاةـ^(٤) .

والشريعة الإسلامية توجب على من يتولى هذه السلطة ألا يجعلوا لأحد عليهم سلطاناً في قضائهم ، وأن يتزموا الحق والعدل ، وأن يتجردوا عن الهوى وأن يسروا بين الناس جميعاً ، قال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْدُوا الْأَمْنَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾^(٥) .

وقال سبحانه : ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَى فِي ضِلَالٍ كَعَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٦) .

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ١ / ٨٨ . وأبو داود في سنته ، كتاب الأقضية ٤ / ١١ ، واللفظ له . وابن أبي شيبة في مصنفه ١٢ / ١٥٨ . والحاكم في المستدرك ٣ / ١٣٥ ، وقال : هذا الحديث صحيح على شرط الشيفيين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي . وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود برقم ٣٠٥٧ .

(٢) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ٣ / ١٨٤ .

(٣) انظر : الدكتور أكرم ضياء العمري ، عصر الخليفة الراشدة ١٤٢ .

(٤) انظر : المرجع السابق ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٥) سورة النساء ، الآية ٥٨ .

(٦) سورة ص ، الآية ٢٦ .

وتاريخ القضاء في الدولة الإسلامية يبين أن القضاة كانوا دائمًا مستقلين في أحكامهم لا سلطان لأحد عليهم إلا الله سبحانه وتعالى ، ولا يخضعون في قضائهم إلا لشرع الله سبحانه وتعالى الذي يقيمون به الحق والعدل .

ومن أمثلة هذا الاستقلال أن إبراهيم بن إسحق قاضي مصر سنة ٤٢٠ هـ اختصم إليه رجلان ، فقضى على أحدهما فشفع إلى الوالي ، فأمره الوالي أن يتوقف في تنفيذ الحكم ، فجلس القاضي في مrtleه ، حتى ركب إليه الوالي وسألته الرجوع إلى عمله ، قال : لا أعود إلى ذلك المجلس أبداً ، ليس في الحكم شفاعة .

رسالة عمر في القضاء

كتب عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) إلى أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه) رسالة في القضاء جاء فيها آداب القاضي وكيفية القضاء وتوجيهات هامة تتعلق بالقضاء ، على النحو التالي:-

((أما بعد، فإن القضاء فريضة محكمة، وسنة متبعة، فافهم إذا أُدلي إليك، فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له، آس بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك، حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا يتأس ضعيف من عدلك، البينة على المدعى، واليمين على من أنكر، الصلح حائز بين المسلمين، إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً، ولا يمنعك قضاء قضيته بالأمس راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق، فإن الحق قد يملا يبطل، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل، الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك مما لم يبلغك في القرآن العظيم والسنة، ثم اعرف الأمثال والأشباه وقس الأمور عند ذلك فاعمد إلى أحبتها وأقربها إلى الله تبارك وتعالى وأشبهاها بالحق، اجعل للمدعى أمداً ينتهي إليه، فإذا أحضر بينة أخذ بحقه، وإن وجب القضاء عليه، فإن ذلك أبلغ في العذر وأحل في للعمى. المسلمين عدول بعضهم على بعض، إلا محدوداً في قذف أو ظنيناً^(١) في ولاء أو قرابة، أو مجرباً عليه شهادة زور، فإن الله تعالى تولى منكم السرائر، ودرأ^(٢) عنكم بالبينات، إياك والغضب والقلق والضجر والتآذى بالناس للخصوم في مواطن الحق الذي يوجب الله سبحانه وتعالى به الأجر ويحسن به الذخر، وأن من يخلص نيته فيما بينه وبين الله تعالى ولو على نفسه في الحق يكتفه الله تعالى فيما بينه وبين الناس، ومن يتزين للناس بما يعلم الله منه خلافه شأنه الله عز وجل، فإنه سبحانه وتعالى لا يقبل من العبادة إلا ما كان حالصاً فما ظنك بثواب عن الله سبحانه من عاجل رزقه وخزائن رحمته. والسلام))^(٣).

(١) أي متهم .

(٢) يعني دفع .

(٣) الكاساني ، بدائع الصنائع ٩/٧ ، ط ٢ (دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٢) . وانظر : السرخسي ، المبسوط ٦٠ / ٦٠ وما بعدها ، ظ ٢ (درا المعرفة ، بيروت) .

ومن هذه الرسالة القيمة تستنبط آداب القاضي ، ومنها :-

- ١- أن يكون القاضي حريصاً على فهم الخصومة، فيجعل فهمه وسمعه وقلبه إلى كلام الخصمين، لأن من الجائز أن يكون الحق مع أحد الخصميين، فإذا لم يفهم القاضي كلامهما يضيع الحق.
- ٢- أن لا يكون ضجراً ولا قلقاً ولا غضبان ولا جائعاً ولا عطشان ولا ممتلئاً لأن هذه العوارض من القلق والضجر والغضب والجوع والعطش والامتناع مما يشغله عن الحق .
- ٣- أن لا يقضي وهو يمشي على الأرض أو يسير على الدابة، لأن المشي والسير يشغلانه عن النظر والتأمل في كلام الخصميين ، ولا بأس بان يقضي وهو متوكئ لأن الاتكاء لا يقدح في التأمل والنظر .
- ٤- أن يسوى بين الخصميين في الجلوس فيجلسهما بين يديه لا عن يمينه ولا عن يساره لأنه لو فعل ذلك فقد قرب أحدهما في مجلسه .
- ٥- أن يسوى بينهما في النظر والنطق والخلوة ، فلا ينطلق بوجهه إلى أحدهما ولا يسار أحدهما ولا يوميء إلى أحدهما بشيء دون خصميه .
- ٦- أن لا يلقن أحد الخصميين حجته لأن فيه مكسرة قلب الآخر، ولأن فيه إعانته أحد الخصميين.
- ٧- ومنها أن لا يبعث بالشهود لأن ذلك يشوّش عليهم عقولهم فلا يمكنهم أداء الشهادة على وجهها .
- ٨- أن يسأل القاضي عن حال الشهود .

شروط القاضي

لا يجوز تقليد القضاء إلا لمن اكتملت فيه شروط سبعة هي^(١) :-

(١) انظر : الماوردي ، الأحكام السلطانية ص ٨٣ وما بعدها . والفراء ، الأحكام السلطانية ، ص ٦٠ وما بعدها.

- ١- أن يكون رجلاً ، وهذا يجمع صفتين البلوغ والذكورية .
 - ٢- العقل ، لأن غير العاقل لا يلي على نفسه ، فكيف يلي على غيره ، إضافة إلى أن القاضي لابد أن يكون صحيح التمييز ، جيد الفطنة ، بعيداً عن السهو والغفلة ، يتوصل بذكائه إلى إيضاح ما أشكل وفصل ما أعضل .
 - ٣- الحرية ، لأن نقص العبد عن ولایة نفسه يمنع من انعقاد ولايته على غيره .
 - ٤- الإسلام ، لأن الفاسق المسلم لا يجوز أن يلي ، فأولى أن لا يلي الكافر .
 - ٥- العدالة ، لأن الفاسق متهم في دينه ، فلا تجوز شهادته ، فأولى أن لا تجوز ولايته .
 - ٦- السلاممة في السمع والبصر ليصح بهما إثبات الحقوق ، والتفريق بين الطالب والمطلوب . وجوز الإمام مالك ولایة الأعمى للقضاء ، وقال بعض اصحاب الشافعی يجوز أن يكون أعمى^(١) .
- ١- العلم بالأحكام الشرعية ، ويتضمن أربعة أمور :-
- ١- علمه بكتاب الله .
 - ب- علمه بسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .
 - جـ- علمه بأقوال السلف فيما اجتمعوا عليه وما اختلفوا فيه .
 - د- علمه بالقياس الواجب لرد الفروع المskوت عنها إلى الأصول المنطق بها والجمع عليها .

ثالثاً : السلطة التنفيذية

وهي السلطة التي تقوم بإدارة شؤون الدولة في حدود الإسلام ، كإقامة الحدود ، وتنفيذ الأحكام ، وتعيين الموظفين وعزلهم ، وتوجيههم ومراقبة أعمالهم ، وقيادة الجيش وإعلان الحرب ، وعقد الصلح والهدنة وإبرام المعاهدات ، ونحوها .

(١) انظر : الماوردي ، الأحكام السلطانية ص ٨٤ . وابن قدامة ، المغني ٩/٤٠ .

وهذه السلطة هي في الأصل بيد رئيس الدولة أو الإمام ، فهو المسئول الأول عن تدبير الأمور ، ولما كان رئيس الدولة لا يمكن من القيام بهذه السلطة في كل أمور الدولة كان له وزراء وأعوان يعينونه على تدبير الأمور .

وتشمل السلطة التنفيذية في التنظيم الحديث للدول : رئيس الدولة ، ورئيس الوزراء ، والوزراء ، وجميع موظفي الوزارات والمصالح الحكومية .

الوزارة في الدولة الإسلامية

اشتقاق كلمة الوزارة مأخوذ من الوزر ، وهو الثقل ، لأنه يتحمل عن الملك أثقاله . وقيل إنه مأخوذ من الوزر ، وهو الملجأ ، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَا وَزَر﴾ أي لا ملجاً، فسمى بذلك لأن الملك يلتجأ إلى رأيه ومعونته . وقيل إنه مأخوذ من الأزر ، وهو الظهر ، لأن الملك يقوى بتوزيره كقوه البدن بالاظهر (١).

أقسام الوزارة في الدولة الإسلامية

قسم العلماء الوزارة في الدولة الإسلامية إلى قسمين (٢) :-

١ - وزارة تفويض

وهي أن يستوزر الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه وإمضاءها على اجتهاده . ويشترط في هذه الوزارة شروط الإمامة ، ويستثنى منها النسب القرشي .

وتتطلب هذه الوزارة ملة من الصفات الحميدة لتأهل صاحبها بالقيام بمهامه على الوجه المطلوب ، كالعفة والأمانة والاستقامة والتجربة والحلم والعلم والذكاء والصبر ونحوها .

ولما كانت كانت وزارة التفويض في أمر عام فلا بد لذلك من شرطين :-

(١) انظر : الفراء ، الأحكام السلطانية ص ٢٩ ، والجوهري ، الصحاح ٨٤٥/٢ ، مادة [وزر] .

(٢) انظر : الماوردي ، الأحكام السلطانية ص ٢٥ وما بعدها . والفراء ، الأحكام السلطانية ص ٢٩ وما بعدها .

١- على الوزير أن يطالع الإمام لما أمضاه من تدبير ، وأنفذه من ولاية وتقليد ، لثلا يصير بالاستبداد كالإمام .

٢- على الإمام أن يتصفح أفعال الوزير ، وتدبير الأمور ، ليقر منها ما وافق الصواب ويستدرك ما خالفه .

صلاحيات وزير التفويض

لوزير التفويض صلاحيات عديدة منها :-

١- له أن يحكم بنفسه ويقلد الحكم لأن شروط الحكم فيه معتبرة .

٢- يتولى الجهاد بنفسه ، وأن يقلد من يتولاه .

٣- ينظر في المظالم وينبئ فيها ، لأن شروط المظالم فيه معتبرة .

٤- كل ما صح من الإمام صح من الوزير إلا في ثلاثة أمور هي :-

(أ) الإمام يعهد إلى من يرى وليس ذلك للوزير .

(ب) للإمام أن يستعفي الأمة من الإمامة وليس ذلك للوزير .

(ج) للإمام أن يعزل من قلده الوزير وليس للوزير أن يعزل من قلده الإمام .^(١)

٢- وزارة تنفيذ

وزارة التنفيذ حكمها أضعف من وزارة التفويض وشروطها أقل ، لأن النظر فيها مقصور على رأي الإمام وتدبيره ، وهذا الوزير وسط بينه وبين الرعايا والولاة ، يؤدي عنه ما أمر ، وينفذ عنه ما ذكر ، ويقضي ما حكم ، ويخبر بتقليد الولاية وتجهيز الجيوش ، ويعرض عليه ما ورد من مهم ، وتحدد من حدث ملم ، ليعمل فيه ما يؤمر به ، فهو معين في تنفيذ الأمور ، وليس بوال عليها ولا متقلد لها .

وإذا كانت وزارة التفويض يشترط لها ما يشترط للإمام عدا القرشية ، فإن وزارة التنفيذ لا يشترط لها ما يشترط لوزارة التفويض ، فلا يعتبر لها شرط الحرية ولا العلم ،

(١) انظر : القلقشندي ، صبح الأعشى ٤١٩/٩ ، ط١ (درا الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٧) .

لأنه ليس له أن ينفرد بولاية ولا تقليد ، فتعتبر فيه الحرية ، ولا يجوز له أن يحكم فيعتبر فيه العلم .

صفات وزير التنفيذ

يراعى في وزير التنفيذ سبعة أوصاف هي^(١) :-

- ١ - الأمانة حتى لا يخون فيما أوئمن فيه .
- ٢ - صدق اللهجة ، حتى يوثق بخبره فيما يؤديه ، ويعمل على قوله فيما ينهيه .
- ٣ - قلة الطمع ، حتى لا يرتشي ، و لا ينخدع فيتساهم .
- ٤ - أن يسلم فيما بينه وبين الناس من عداوة وشحناه .
- ٥ - أن يكون ذكوراً لما يؤديه إلى الخليفة وعنده ، لأنه شاهد له عليه .
- ٦ - الذكاء والفطنة ، حتى لا تدلس عليه الأمور فتشتبه .
- ٧ - أن لا يكون من أهل الأهواء ، فيخرجه الهوى من الحق إلى الباطل .

الفرق بين وزارة التفويض ووزارة التنفيذ

تفترق وزارتي التفويض والتنفيذ من حيث السلطة بأربعة أمور هي :-

- ١ - يجوز لوزير التفويض أن يباشر الحكم والنظر في المظالم ، وليس ذلك لوزير التنفيذ.
- ٢ - يجوز لوزير التفويض أن يستبدل بتقليد الولاية والموظفين وليس ذلك لوزير التنفيذ.
- ٣ - يجوز لوزير التفويض أن ينفرد بتسخير الجيوش وتدبير الحروب وليس ذلك لوزير التنفيذ .
- ٤ - يجوز لوزير التفويض أن يتصرف في أموال بيت المال ، بقبض ما يستحق له ، ودفع ما يجب عليه وليس ذلك لوزير التنفيذ.^(٢)

(١) انظر : الفراء ، الأحكام السلطانية ص ٣١ .

(٢) انظر : عبدالقادر عوده ، الإسلام وأوضاعنا السياسية ص ٢٣٢ .

قواعد النظام السياسي في الإسلام

أولاً : الشورى

الشورى في اللغة : من شور ، يقال : أشار إليه باليد : أوما ، وأشار عليه بالرأي . وشرت العسل وشرتها ، أي اجتنبها . والمشار : الخلية يُشتَّر منها . والشوار : متاع البيت . والشوار والشارأ : اللباس والهيئة . وشرت الدابة شوراً : عرضتها للبيع ، أقبلت بها وأدبرت .^(١)

الشورى في الاصطلاح : هي الإشارة بالأراء ومداولتها ، للوصول إلى الأصلح في أمر من الأمور .

أهمية الشورى في النظام الإسلامي

للشورى في النظام الإسلامي أهمية عظيمة ، فهي قاعدة من قواعد نظام الحكم في الإسلام ، ولأهميتها فقد أمر سبحانه وتعالى بها نبيه محمدًا (صلى الله عليه وسلم) كما في قوله سبحانه: «فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَنَتْ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيلًا لَّا نَفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ إِذَا عَرَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ تُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ»^(٢).

ولأهمية الشورى سميت بها سورة من القرآن الكريم ، وفيها أثنى الله سبحانه وتعالى على عباده المؤمنين الذين اتصفوا بجملة من الصفات ومنها (الشورى) فيما بينهم ، كما في قوله سبحانه: «وَالَّذِينَ تَجْتَبِيُونَ كَبِيرُ الْإِيمَانِ وَالْفَوْحَشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ وَالَّذِينَ آسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ»^(٣) . وإذا علم أن هذه السورة سورة

(١) انظر : الجوهرى ، الصحاح ، ٧٠٤/٢ ، مادة [شور] . وابن منظور ، لسان العرب ٤/٤٣٧-٤٣٤ ، مادة [شور] . والفيروز أبادى ، القاموس المحيط ٦٥/٢ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية ١٥٩ .

(٣) سورة الشورى ، الآيات ٣٧ ، ٣٨ .

مكية فهذا دليل على أن الشورى ليست مهمة للدولة فحسب بل هي مهمة لأي جماعة كانت صغيرة أو كبيرة ، لأن المسلمين لم يكن لهم دولة بعد في مكة المكرمة .

ولأهميةها لم يكن الرسول (صلى الله عليه وسلم) يغفل عنها ، مع كمال عقله ، ورجاحة رأيه ، وهو المؤيد بالوحي من الله سبحانه وتعالى ، فهو الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، ومع هذا كله كان يشاور أصحابه ، فهذا هو المنهج القويم ، والطريق المستقيم ، في إدارة الجماعات واتخاذ القرارات ، بل كان الرسول (صلى الله عليه وسلم) أكثر الناس مشورة لأصحابه ، كما ورد في سنن الترمذى من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : « ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم »^(١) .

وما يدل أهمية الشورى في الولاية ما ورد في صحيح البخاري من حديث عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : « من بايع رجالاً على غير مشورة من المسلمين فلا يتبع هو ولا الذي بايعه تَغْرِيَةً^(٢) أَنْ يَقْتَلَ »^(٣) .

الشورى عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

لما كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أكثر الناس مشورة لأصحابه - كما في الحديث المذكور - فقد كان عليه الصلاة والسلام يشاورهم في أمور كثيرة عامة وخاصة ، ويشاورهم جماعات وأفراداً ، وينص منهم أولى الفضل ، كما في قوله لأبي بكر وعمر (رضي الله عنهم) : « لو اجتمعنا في مشورة ما خالفتكم»^(٤) .

وما شاور فيه أصحابه الذهاب إلى العبر يوم بدر كما في صحيح مسلم من حديث أنس (رضي الله عنه) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) شاور حين بلغه إقبال أبي

(١) كتاب الجهاد ، حديث رقم ١٧١٤ .

(٢) وهو مصدر من أغرتـه تغريـاً أو تغـرـة ، والمعنى أن من فعل ذلك فقد غرر بنفسـه وبصاحـبه وعرضـهما للقتل .
(ابن حجر ، فتح الباري ١٥٠/١٢) .

(٣) الجامع الصحيح ، كتاب الحدود ، حديث رقم ٦٨٣٠ .

(٤) مسند الإمام أحمد ٤/٢٢٧ .

سفيان ، قال : فتكلم أبو بكر فأعرض عنه ، ثم تكلم عمر فأعرض عنه ، فقام سعد بن عبادة ، فقال : إيانا تريد يا رسول الله ! والذى نفسي بيده ! لو أمرتنا أن نخياضها البحر لأنخضناها ، ولو أمرتنا أن نضرب أكبادها إلى برك الغمام لفعلنا .^(١)

واستشار الرسول (صلى الله عليه وسلم) الناس في أسارى بدر كما في مسنن الإمام أحمد أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : إن الله عز وجل قد أمكنكم منهم ، قال : فقام عمر بن الخطاب ، فقال : يا رسول الله اضرب أعناقهم ، قال : فأعرض عنهم النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : ثم عاد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : يا أيها الناس ، إن الله قد أمكنكم منهم وإنما هم إخوانكم بالأمس ، قال : فقام عمر ، فقال : يا رسول الله اضرب أعناقهم ، فأعرض عنهم النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : ثم عاد النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال للناس مثل ذلك فقام أبو بكر ، فقال : يا رسول الله ، إن ترى أن تعفو عنهم ، وتقبل منهم الفداء ، قال فذهب عن وجه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ما كان فيه من الغم ، قال فعفا عنهم ، وقبل منهم الفداء ، قال وأنزل الله عز وجل (لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم) إلى آخر الآية .^(٢)

وشاور النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه يوم أحد في المقام والخروج فرأوا له الخروج فلما لبس لأمته وعزم قالوا أقم فلم يمل إليهم بعد العزم وقال لا ينبغي لبني يلبس لأمته فيضعها حتى يحكم الله .^(٣)

وشاور النبي (صلى الله عليه وسلم) عليا وأسامة فيما رمى به أهل الإفك عائشة فسمع منها حتى نزل القرآن فجلد الرامين ولم يلتفت إلى تنازعهم ولكن حكم بما أمره الله .^(٤)

(١) كتاب الجهاد والسير ، حديث رقم ١٧٧٩ .

(٢) المسند ٢٤٣/٣ .

(٣) صحيح البخاري ، كتاب الاعتصام بالسنة ٤/٣٧٦ .

(٤) المرجع السابق ، المكان نفسه .

ولقد حث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على بذل المشورة كما ورد في سُنن ابن ماجة من حديث جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) قال قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : «إذا استشار أحدكم أخاه فليشر عليه»^(١). كما حذر من الخيانة فيها كما في مسند الإمام أحمد عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : «... ومن استشار أخاه فأشار عليه بأمر وهو يرى الرشد غير ذلك فقد خانه»^(٢).

الشورى عند الخلفاء

نَهَجَ الْخُلُفَاءُ الرَّاشِدُونَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) نَهَجَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي الشُّورِيَّ، فَكَانُوا لَا يَبْرُمُونَ أَمْرًا مِنْ أَمْوَارِ الْأُمَّةِ لَيْسَ فِيهِ حُكْمٌ وَاضْعَفَ إِلَّا تَشَافَّرُوا فِيهِ كَمَا وَصَفَهُمْ رَبِّهِمْ سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ وَأَوْلَ أَمْرٍ تَشَافَّرُوا فِيهِ بَعْدِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) هُوَ أَمْرُ الْخَلَافَةِ حَتَّى تَوَلِّ أَبُو بَكْرَ الصَّدِيقِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

قال البخاري : وكانت الأئمة بعد النبي (صلى الله عليه وسلم) يستشرون الأئمة من أهل العلم في الأمور المباحة ليأخذوا بأسهلها فإذا وضح الكتاب أو السنة لم يتعدوا إلى غيره اقتداء بالنبي (صلى الله عليه وسلم) .^(٣)

واستشار أبو بكر (رضي الله عنه) الناس في استخلاف عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كما سبق بيانه^(٤).

ورأى أبو بكر قتال من منع الزكاة فقال عمر كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا لا إله إلا الله عصموا من دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله فقال أبو بكر والله لأقاتلن

(١) كتاب الأدب ، حديث رقم ٣٧٤٧ .

(٢) المسند ٣٦٥/٢ .

(٣) صحيح البخاري ، كتاب الاعتصام بالسنة ٤/٣٧٦ .

(٤) راجع ص ٤٩ .

من فرق بين ما جمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ثم تابعه بعد عمر فلم يلتفت أبو بكر إلى مشورة إذ كان عنده حكم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في الذين فرقوا بين الصلاة والزكوة وأرادوا تبديل الدين وأحكامه وقال النبي (صلى الله عليه وسلم) من بدل دينه فاقتلوه .^(١)

و عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كان كثيراً ما يستشير أصحابه ، وكان القراء أصحاب مشورة عمر كهولاً كانوا أو شباناً وكان وقاها عند كتاب الله عز وجل .^(٢)

وما استشار فيه الناس ما ورد في صحيح مسلم أنه (رضي الله عنه) استشار في إملاص المرأة^(٣) المغيرة بن شعبة فقال شهدت النبي (صلى الله عليه وسلم) قضى فيه بغرة عبد أو أمة^(٤) ، قال: فقال عمر: ائتي من يشهد معك قال فشهد محمد بن مسلمة.^(٥)

وكذلك عثمان بن عفان (رضي الله عنه) فقد استشار الناس في أمور كثيرة منها حرق المصاحف بسبب اختلاف القراء ، بعد أن جمع الأمة على مصحف واحد خوفاً من الفرقة، قال عنه علي (رضي الله عنه) : « لا تقولوا في عثمان إلا خيراً ، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأٍ منا ».^(٦)

وعلي بن أبي طالب (رضي الله عنه) كان يسلك مسلكهم ويستشير أصحابه في أمور الأمة ، ومنها استشارته للناس عندما رفع أهل الشام المصاحف يوم صفين^(٧) .

حكم الشوري

(١) المرجع السابق ، المكان نفسه .

(٢) المرجع السابق ، المكان نفسه .

(٣) إملاص المرأة هو الحسين إذا سقط ميتاً .

(٤) الغرة عشر الدية ، والمقصود به عبد أو أمة على البدالية . (انظر : ابن حجر ، فتح الباري ٢٥١/١٢ . وابن قدامة ، المغني ٧/٧٩٩) .

(٥) كتاب الديات ، حديث رقم ١٦٨٣ .

(٦) ابن حجر ، فتح الباري ٩/١٨ .

(٧) انظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ٧/٢٧٣ ، ٢٧٤ .

اختلف العلماء في حكم الشورى على قولين^(١) هما :-

القول الأول : أنها واجبة

وهو قول جمهور الفقهاء ، ومنهم المالكية والحنفية ، والقول الصحيح في مذهب الشافعى^(٢) .

ومن ذهب إلى هذا القول القرطبي في تفسيره ، ونقل الإجماع على ذلك من كلام ابن عطية حيث يقول : والشورى من قواعد الشريعة وعزائم الأحكام ، ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب ، هذا مala خلاف فيه .^(٣)

والشوكياني في تفسيره ، ونقل كلام ابن خوزمنداد حيث يقول : واجب على الولاية مشاورة العلماء فيما لا يعلمون ، وفيما أشكل عليهم من أمور الدنيا ، ومشاورة وجوه الجيش فيما يتعلق بالحرب ، ووجوه الناس فيما يتعلق بالمصالح ، ووجوه الكتاب والعمال والوزراء فيما يتعلق بمصالح البلاد وعماراتها وعمارتها .^(٤)

ويستدل أصحاب هذا القول بقوله سبحانه : ﴿فِيمَا رَحْمَةٌ مِّنَ اللَّهِ لِنَتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظًا الْقَلْبِ لَا نَفْضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ تُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾^(٥)

ووجه الاستدلال بهذه الآية أن (شاورهم في الأمر) أمر والأمر يدل على الوجوب ، ما لم ترد قرينة تصرفه من الإيجاب إلى الندب . قال الفخر الرازى : ظاهر الأمر الوجوب فقوله : وشاورهم يقتضي الوجوب .^(٦)

(١) انظر : ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ٤٢١/١ .

(٢) انظر : النووي ، شرح صحيح مسلم ٤/٧٦ . وانظر د. أحمد العوضى ، الحقوق السياسية للرعاية ص ١٨٢ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٤/١٦١ .

(٤) فتح القدير ١/٣٩٤ .

(٥) سورة آل عمران ، الآية ١٥٩ .

(٦) التفسير الكبير ، الفخر الرازى ٩/٦٧ . وانظر : النظام السياسي في الإسلام ، محمد عبد القادر أبي فارس

وقالوا إذا كان الأمر بالشوري لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو الذي لا ينطق عن الهوى ، أمره الله سبحانه وتعالى أن يستشير أصحابه ، فالشوري في حق غيره من الحكام والأمراء أوجب .

القول الثاني : أنها مندوبة

وهو منسوب للشافعي وقتادة والربيع بن إسحاق ، وبه حزم أبو نصر القشيري ، ورجحه ابن حجر في الفتح^(١) .

ويستدل أصحاب هذا القول بأدلة منها :-

١- أن الأمر في اللغة لا يفيد الوجوب إلا إذا دلت قرينة على ذلك .

٢- أن الأمر لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) بمشاورة أصحابه إنما هو لتطيب قلوبهم.^(٢)
وقد ردّ أبو بكر بن الجصاص هذا الاستدلال بقوله : وغير جائز أن يكون الأمر بالمشاورة على وجه تطيب نفوس الصحابة ، ورفع أقدارهم (كما ذهب بعض الفقهاء) لأنّه لو كان معلوماً عندهم أنهم إذا استفرغوا جهدهم في استنباط الحكم الذي يستشارون فيه ، ثم لم يكن ذلك معمولاً به ، ولا متلقى بالقبول ، لم يكن في ذلك تطيب نفوسهم ولا رفع لأقدارهم ، بل فيه إيجاشهم وإعلامهم بأن آرائهم غير مقبولة ولا معمول بها ، فهذا تأويل ساقط لا معنى له .^(٣)

من هذا يتبيّن أن القول بالوجوب هو القول الراجح ، ويدل عليه فعل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وصحابته من بعده .

فوائد الشوري

للشوري فوائد عديدة ومنها :-

١- الكشف عن الكفاءات والقدرات ، وبها يظهر الأكفاء وتستفيد الأمة من كفاءتهم.

(١) فتح الباري ٣٤١/١٣ .

(٢) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ٤٢١/١ .

(٣) أحكام القرآن ٥٢/٢ .

- ٢- تدرب المستشار على المساهمة في الحكم والإدارة ، وتنريه بالتجربة وجودة الرأي والتفكير من خلال ممارسته للشورى .
- ٣- استنباط الصواب .
- ٤- اكتساب الرأي .
- ٦- التحسن من الخطأ في اتخاذ القرار .
- ٧- حرز من الملامة ، ونجاة من الندامة .
- ٨- ألفة للقلوب .
- ٩- إتباع الأثر .^(١)

أهل الشورى

الشورى في الإسلام المتعلقة بالقضايا الهامة ليست مطلقة لكل أحد، ولكن لفئة معينة من الناس لهم مواصفات خاصة ، وهم أهل الحل والعقد في القضايا الهامة للأمة، وذكر أهل العلم مواصفات خاصة للفئة المستشارية ، ومن ذلك على سبيل المثال : -

قال سفيان الثوري : ليكن أهل مشورتك أهل التقوى والأمانة .^(٢)

وقال بعض العلماء : إذا كان في الأحكام أن يكون عالماً ديناً ، وقلما يكون ذلك إلا في عاقل.^(٣)

وقال الخطابي : وصفة المستشار في أمور الدنيا أن يكون عاقلاً مجرباً وادداً في المستشير.^(٤)

وقال محمد رشيد رضا : يجب أن يكون في الأمة رجال أهل بصيرة ورأي في سياستها ومصالحها الاجتماعية ، وقدرة على الاستنباط، يرد إليهم أمر الأمن والخوف ، وسائر

(١) انظر : النظام السياسي في الإسلام لمحمد عبد القادر أبو فارس ص ٨٦-٨٩ .

(٢) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ٤/١٦١ .

(٣) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ٤/١٦١ .

(٤) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ٤/١٦١ .

الأمور الاجتماعية والسياسية، وهؤلاء الذين يسمون في الإسلام أهل الشورى، وأهل الحل والعقد، والذين يسمون عند الأمم الأخرى بنواب الأمة.^(١)

ومن هذه الأقوال وغيرها يمكن استنباط صفات المستشار العامة على النحو التالي :-

١ - التقوى ليكون أنصح في مشورته .

٢ - العلم .

٣ - التجربة .

٤ - العقل .

٥ - سداد الرأي .

٦ - الأمانة .

نطاق الشورى

في قوله سبحانه : « وَشَاعِرُهُمْ فِي الْأَمْرِ » بيان لنطاق الشورى ، وهو كلمة (الأمر) وهي عامة بمعنى : أي أمر يريد عليك فيما يشاور في مثله ، والمراد هنا المشاورة في غير الأمور التي يرد بها الشرع .^(٢)

من المعلوم أن الشورى أمر اجتهادي ، ولا اجتهاد فيما فيه نص من كتاب الله سبحانه وتعالى ، أو سنة رسوله محمد (صلى الله عليه وسلم) ، ولقد فهم صحابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) هذا الأساس للشورى .

ولقد استشار رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أصحابه في أمور كثيرة ، منها أمور الحرب ، والأسرى ، وحتى أنه (صلى الله عليه وسلم) استشارهم في أمره أهله لما حصلت حادثة الإفك .

(١) تفسير المنار ١١/٣ ، مطبعة المنار ١٣٢٤ هـ .

(٢) انظر : الشوكاني ، فتح القيدير ٣٩٣/١ .

قال ابن حجر : اختلف في متعلق المشاورة ، فقيل في كل شيء ليس فيه نص ، وقيل في الأمر الدنيوي فقط . وقال الداودي : إنما كان يشاورهم في أمر الحرب مما ليس فيه حكم ، لأن معرفة الحكم إنما تلتمس منه ، قال : ومن زعم أنه كان يشاورهم في الأحكام فقد غفل غفلة عظيمة . وقد أثبت ابن حجر مشاورته (صلى الله عليه وسلم) في بعض الأحكام .^(١)

وقد ثبت عن بعض الخلفاء (رضي الله عنهم) المشاورة في الأحكام ، كما شاور عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في حد الخمر كما في صحيح مسلم عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) أتى برجل قد شرب الخمر فجلده بجريدةتين نحو أربعين، قال: وفعله أبو بكر، فلما كان عمر استشار الناس، فقال عبد الرحمن: أخف الحدود ثمانين^(٢) فأمر به عمر)^(٣).

واختلف أهل العلم في معناه ، فقال بعضهم: إن الْجَرِيدَتَيْنِ كَانَا مُفْرَدَتَيْنِ جَلَدَ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَدَدًا حَتَّى كَمْلَ مِنْ الْجَمْعِ أَرْبَعُونَ ، وَقَالَ آخَرُونَ: مِمَّنْ يَقُولُ جَلَدُ الْخَمْرِ ثَمَائُونَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ جَمَعَهُمَا وَجَلَدَهُ بِهِمَا أَرْبَعِينَ جَلَدَةً، فَيَكُونُ الْمَبْلَغُ ثَمَائِينَ . وَفِي الْمُوَطَّأِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ عَلَيْ بْنَ أَبِي طَالِبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَأَشَارَ جَمِيعًا ، وَلَعَلَّ عَبْدَ الرَّحْمَنَ بَدَأَ بِهَذَا الْقَوْلِ فَوَافَقَهُ عَلَيْ وَغَيْرِهِ ، فَنَسَبَ ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لِسَبَقِهِ بِهِ ، وَنَسَبَهُ فِي رِوَايَةِ إِلَى عَلَيْ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لِفَضْلِيَتِهِ وَكَثْرَةِ عِلْمِهِ وَرُجُحَانِهِ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .^(٤)

وذهب من قال إن حد الخمر أربعين إلى أن الزيادة من عمر كانت تعزيرًا يجوز فعلها إذا رأى ذلك الإمام .^(٥)

(١) فتح الباري / ١٣ / ٣٤٠ .

(٢) هكذا في الأصل وهو على النصب بفعل مخدوف تقديره : اجلده أخف الحدود ثمانين .

(٣) كتاب الحدود ، حديث رقم ٦٧٠ .

(٤) انظر: النووي شرح صحيح مسلم / ١١ / ٢١٧ .

(٥) انظر : ابن قدامة ، المغني / ٨ / ٣٠٧ .

واستشارة الخليفة عمر بن عبد العزير في القسامية كما في صحيح البخاري عن أبي رحاء مولى أبي قلابة وكان معه بالشام أن عمر بن عبد العزير استشار الناس يوماً قال : ما تقولون في هذه القسامية ؟ فقالوا : حق قضى بها رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وقضت بها الخلفاء قبلك .^(١)

واستشارة الخلفاء في مجال الأحكام إنما ليعرفوا ما عند الناس في هذه المسألة من حكم الله ورسوله (صلى الله عليه وسلم) ليأخذوا به ، ولو كان عندهم علم يقيني بأحكام هذه المسائل لما استشاروا فيها الناس .

الفرق بين الشورى في الإسلام والانتخابات في النظم الديمقراطية

تحتختلف الشورى في الإسلام عن الانتخابات في النظم الديمقراطية اختلافاً جذرياً، ويتمثل هذا الاختلاف بما يلي :-

- ١- تقوم الشورى في الإسلام على أساس ديني ، فقد جاء ذكرها في الكتاب والسنة ، كما سبق بيانه ، أما الانتخابات فتقوم على أساس دنيوي لتحقيق مصالح معينة .
- ٢- الشورى في الإسلام لها جماعة مخصوصة بمواصفات معينة وهم أهل الشورى أو أهل الخل والعقد ، أما الانتخابات في النظم الديمقراطية فهي متاحة للجميع ، وحتى للمجانين وال مجرمين أيضاً^(٢) .
- ٣- الشورى في الإسلام هدفها الوصول إلى الحق ، حتى ولو خالف ذلك رأي الغالبية . أما الانتخابات فهي تسعى للوصول إلى رضاء الجماهير ، حتى ولو كان ما تريده مخالفًا للحق .

(١) كتاب المغازي ، حديث رقم ٤١٩٣ .

(٢) وما يدل على ذلك على سبيل المثال قيام الحكومة البريطانية منح حق التصويت لفتي المجرمين والمصابين بالأمراض العقلية ضمن خططها الجديدة المادفة إلى تعديل وإصلاح نظام الانتخابات . (جريدة الشرق الأوسط ، العدد ٧٣٦٢ في ١٢ رجب ١٤٢٠ هـ) .

- ٤- الشورى في الإسلام لها نطاق محدد ، فهي لا تتجاوز إلى أصول الشرع وقواعد
، وإلى أمور حكم بها الشرع وبينها . أما الانتخابات في النظم الديمقراطية فهي
غير محددة النطاق فربما أدت إلى تغيير أصول الحكم في تلك البلدان .
- ٥- الشورى في الإسلام أمر تعبدى من المستشار والمستشار مع إخلاص النية في ذلك ،
أما الانتخابات فليست كذلك .
- ٦- الشورى في الإسلام مأمونة النتيجة ، أما في النظم الديمقراطية فهي تعتمد على
أغلبية غوغائية فعلية أو مزورة ، وبالتالي فهي ليست مأمونة النتيجة .

ثانياً : العدل

العدل في اللغة : خلاف الجور ، ورجل عدل أي رضاً ومحنة في الشهادة . والعدل بالكسر : المثل . وقال الفراء : العدل بالفتح ما عادل الشيء من غير جنسه . وعدل عن الطريق أي حار . وتعديل الشيء : تقويه . وتعديل الشهود : تقول إنهم عدول .^(١)

وفي الاصطلاح : هو الحكم بين الناس بالحق الموافق للشرع، وعدم الجور أو الميل في الحكم بسبب الهوى أو نحوه .

وجوب العدل وتحريم الظلم في النظام الإسلامي

لقد أوجب الله سبحانه وتعالى العدل على ولاة المسلمين ، ومن ولاه الله رعية كثيرة أو قليلة ، ولقد توافرت الأدلة من الكتاب والسنّة على وجوب العدل ، ومنها على سبيل المثال ما يلي :-

قوله سبحانه: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَإِلَيْهِ الْحَسَنُ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَا عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾^(٢).

وقوله سبحانه: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا إِلَيْهِمْ إِنَّمَا تُنَزَّلُ إِلَيْهِمْ لِتَذَكَّرُوا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾^(٣).

وقوله سبحانه: ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ﴾^(٤) ، والقسط هو العدل .

(١) الجوهرى ، الصحاح ١٧٦١، ١٧٦٠.

(٢) سورة النحل ، الآية ٩٠ .

(٣) سورة النساء ، الآية ٥٨ .

(٤) سورة الأعراف ، الآية ٢٩ .

وفي السنة ما ورد في مسند الإمام أحمد عن أبي هريرة (رضي الله عنه) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : « ما من أمير عشرة إلا يؤتني به يوم القيمة مغلولاً، لا يفكه إلا العدل، أو يوبقه الجور »^(١).

وفي تحريم الظلم ما ورد في صحيح مسلم عن أبي ذر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) فيما روى عن الله (تبارك وتعالى) أنه قال : « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ... »^(٢).

وما ورد في صحيح مسلم أيضاً عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : « اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيمة، واتقوا الشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم، حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم »^(٣).

وأوجب الله سبحانه وتعالى العدل لتنستقيم الحياة ويأمن الناس ، وتنظم أمور دينهم ودنياهם ، ولم يقتصر الأمر بالعدل في النظام الإسلامي مع الأصدقاء فقط ، بل جاء الأمر بالعدل حتى مع الأعداء ، كما في قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُوْنُوا قَوَّمِينَ لَلَّهُ شُهَدَاءِ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَفَاعًا قَوْمٌ عَلَى أَلَا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٤) أي لا يحملنكم بعض قوم على ترك العدل فيهم ، بل استعملوا العدل في كل أحد صديقاً كان أو عدواً.^(٥)

فضيلة العدل

(١) المسند ٤٣١/٢.

(٢) كتاب البر والصلة ، حديث رقم ٢٥٧٧.

(٣) كتاب البر والصلة ، حديث رقم ٢٥٧٨.

(٤) سورة المائدة ، الآية ٨.

(٥) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ٣١/٢.

العدل هو الذي أرسل الله سبحانه وتعالى من أجله رسلاه ، وأنزل الكتب ، كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًاٰ بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُولُوا إِنَّا نَسْأَلُ بِالْقِسْطِ﴾^(١) ، قال ابن كثير (رحمه الله تعالى) : (ليقوم الناس بالقسط) أي هو الحق والعدل، وهو اتباع الرسل فيما أخبروا به ، وطاعتهم فيما أمرموا به .^(٢)

وورد في صحيح مسلم عن أبي بكر قال قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : «إِنَّ الْمَقْسُطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَىٰ مَنَابِرِ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَ - وَكُلَّتَا يَدِيهِ يَمِينٌ - الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِهِمْ وَمَا وَلَوْا»^(٣) .

ومنه ما ورد في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : «سَبْعَةٌ يَظْلَمُهُمُ اللَّهُ فِي ظَلَمٍ يُوْمَ الْيَوْمِ لَا ظَلَمَ إِلَّا ظَلَمَ الْإِمَامُ الْعَادِلُ وَشَابٌ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مَعْلَقٌ فِي الْمَسَاجِدِ وَرَجُلٌ تَحَابَ فِي اللَّهِ اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقُوا عَلَيْهِ وَرَجُلٌ طَلَبَتِهِ اِمْرَأَةٌ ذَاتٌ مَنْصَبٍ وَجَمَالٌ فَقَالَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخْفَى حَتَّى لا تَعْلَمَ شَمَالَهُ مَا تَنْفَقُ يَمِينَهُ وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيَا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ»^(٤) .

وقد جاء في السنة أن الإمام العادل لا ترد دعوته ، كما في سنن الترمذى وغيره عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : «ثلاثة لا ترد دعوهم : الصائم حتى يفطر ، والإمام العادل ، ودعوة المظلوم ، يرفعها الله فوق الغمام ، ويفتح لها أبواب السماء ، ويقول رب وعزتي لأنصرنك ولو بعد حين»^(٥) .

(١) سورة الحديد ، الآية ٢٥ .

(٢) تفسير القرآن العظيم ٤/٣١٥ .

(٣) كتاب الإمارة ، حديث رقم ١٨٢٧ .

(٤) كتاب الأذان ، حديث رقم ٦٦٠ .

(٥) كتاب الدعوات ، حديث رقم ٣٥٩٨ .

نماذج من عدل النبي (صلى الله عليه وسلم) وصحابته الكرام

لقد ضرب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وصحابته الكرام أروع الأمثلة في عدتهم في رعاياهم ، وأصبحت تلك الأمثلة نبراساً يسترشد به الذين ينشدون العدل في رعاياهم ، ومن ذلك على سبيل المثال ما يلي : -

ثبت في صحيح البخاري من حديث عائشة (رضي الله عنها) أن قريشاً أهتمهم المرأة المخزومية التي سرقت ، فقالوا من يكلم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد ، حب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فكلم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : «أتشفع في حد من حدود الله؟! ثم قام فخطب قال : يا أيها الناس ، إنما ضل من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه ، وإذا سرق الضعيف فيهم ، أقاموا عليه الحد . وائم الله، لو أن فاطمة بنت محمد (صلى الله عليه وسلم) سرقت لقطع محمد يدها»^(١) .

وعن الشعبي قال : كان بين عمر وبين أبي بن كعب (رضي الله عنهمَا) خصومة . فقال عمر : اجعل بيني وبينك رجلاً ، فجعل بينهما زيد بن ثابت (رضي الله عنه) . فأتياه فقال عمر : أتيناك لتحكم بيننا ، وفي بيته يؤتي الحكم . فلما دخلها عليه وسع له زيد عن صدر فراشه فقال : ها هنا أمير المؤمنين ، فقال له عمر : هذا أول جور ، جرت في حكمك ، ولكن أحلس مع خصمي ، فجلسا بين يديه . فادعى أبي وأنكر عمر فقال زيد لأبي : اعف أمير المؤمنين من اليمين وما كنت لأسأله لأحد غيره . فحلف عمر ثم أقسم ، لا يدرك زيد القضاء حتى يكون عمر ورجل من عرض المسلمين عنده سواء .^(٢)

وعن الشعبي أيضاً قال وجد على بن أبي طالب درعه عند رجل نصري فأقبل إلى شريح يخاصمه : هذا الدرع درعي، ولم أبع ولم أهبه. فقال شريح للنصري: ما تقول فيما يقول أمير المؤمنين؟ فقال النصري: ما الدرع إلا درعي وما أمير المؤمنين عندي

(١) الجامع الصحيح ، كتاب الحدود ، حديث رقم ٦٧٨٨ .

(٢) الكاندلوبي ، حياة الصحابة ٩٤/٢ .

بكاذب. فالتفت شريح إلى علي فقال: يا أمير المؤمنين هل من بيته؟ فضحك علي وقال: أصاب شريح مالي بيته. فقضى بها شريح للنصري، فأخذه النصري، ومشى خطأ ثم رجع فقال أما أنا فأشهد أن هذه أحكام الأنبياء، أمير المؤمنين يدفعني إلى قاضيه يقضي عليه،أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، الدرع والله درعك يا أمير المؤمنين، اتبعت الجيش وأنت منطلق إلى صفين فخرجت من بعيرك الأورق، فقال: أما إذ أسلمت فهي لك .^(١)

وعن كليب قال : قدم على عليٌّ (رضي الله عنه) مالٌ من أصبهان ، فقسمه على سبعة أسهم ، فوجد فيه رغيفاً فكسره على سبعة وجعل على كل قسم منها كسرة ، ثم دعا الأمراء الأسباع فأقرع بينهم لينظر أيهم يعطي أولاً .^(٢)

(١) ابن كثير ، البداية والنهاية ٤، ٥/٨ .

(٢) الكاندھلوي ، حياة الصحابة ١٠٧/٢ .

ثالثاً : المساواة

المساواة في اللغة : مصدر سويت أو ساویت ، والسواء بمعنى العدل ، يقال ساویت بينهما أو سویت بينهما أي عدل .^(١)

والمساواة في الإسلام هي عدم التفرقة بين الناس في الحقوق والواجبات على أساس العرق أو القبيلة أو البلد أو الحالة الاجتماعية والاقتصادية ونحوها .

مبدأ المساواة في الإسلام

المساواة من القواعد الأساسية للنظام السياسي في الإسلام ، والمساواة التي يقوم عليها هذا النظام هي المساواة بين البشر في الحقوق والواجبات التي تعتمد على الجنس أو اللون أو القبيلة ونحوها من الصفات التي لا دخل للإنسان في اكتسابها ، أو ما اكتسبه من أمور الدنيا كالمال والمنصب . ولقد جاء القرآن الكريم معلناً هذا المبدأ ، كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارِفُوا﴾^(٢) . ووجه المساواة بين الناس هو أن الله سبحانه وتعالى خلقهم من أصل واحد من ذكر وأنثى ، فكلهم يرجعون إلى آدم وحواء .

وكما أن الناس خلقوا من ذكر وأنثى فإنهم في الخلقة من أصل واحد ، ومرروا في خلقهم بأطوار متساوية كما أخبر الله سبحانه وتعالى بقوله: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخْلَقَةٍ وَغَيْرِ مُخْلَقَةٍ لِتَبَيَّنَ لَكُمْ وَنُقْرِنُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمٍّ﴾^(٣) .

وجاء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يؤكّد هذا المبدأ في المساواة حيث خطب وسط أيام التشريق فقال: «يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد ، ألا لا

(١) انظر : الجوهرى ، الصداح ٢٣٨٤ / ٦ ، ٢٣٨٥ .

(٢) سورة الحجرات ، الآية ١٣ .

(٣) سورة الحج ، الآية ٥ .

فضل لعربي على أعمامي ، ولا لعمامي على عربي ، ولا لأحمر على أسود ، ولا أسود على أحمر ، إلا بالتفوى، أبلغت ؟ ...»^(١) .

ولقد أنكر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على أبي ذر عندما عير رجلاً بأمه، كما في صحيح البخاري عن المعاور بن سعيد قال : لقيت أبي ذر بالربذة ، وعليه حلة وعلى غلامه حلة ، فسألته عن ذلك ، فقال : إني سايبت رجلاً فغيرته بأمه ، فقال لي النبي (صلى الله عليه وسلم) : « يا أبي ذر أغيرته بأمه إنك أمرت فيك جاهلية إخوانكم حولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإن كلفتموهم فأعینوهم»^(٢) .

كما أنكر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) التمايز بالأحساب والتفاخر بها ، ووصف ذلك بأنه من عمل الجاهلية ، كما في صحيح مسلم عن أبي مالك الأشعري أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : «أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن : الفخر في الأحساب ، والطعن في الأنساب ، والاستسقاء بالنجوم ، والنياحة ، وقال النائحة إذا لم تتب قبل موتها تقام يوم القيمة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب»^(٣) .

معيار التفاضل بين الناس

إن المساواة بين الناس في الإسلام، لا تعني المساواة بينهم في كل شيء ، بل هناك تمايز وتفاضل بينهم على أساس معينة تبينها نصوص الكتاب والسنة ، ومن ذلك على سبيل المثال :-

١ - التفاضل بالتفوى كما في قوله سبحانه: «إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْنِكُمْ»^(٤) .

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤١١/٥ .

(٢) كتاب الإيمان ، حديث رقم ٣٠ .

(٣) كتاب البر والصلة ، حديث رقم ٩٣٤ .

(٤) سورة الحجرات ، الآية ١٣ .

٢- التفاضل بالعلم ، كما في قوله سبحانه: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾^(١).

٣- التفاضل في السبق إلى الخير ، كما في قوله سبحانه: ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقْتَلُوا وَكُلَّا وَعَدَ اللَّهُ أَحْسَنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ ﴾^(٢).

٤- التفاضل بين الناس بحسن الخلق ، كما في صحيح البخاري من حديث عبد الله بن عمرو : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم يكن فاحشا ولا متفحشا ، وقال : «إن من أحبكم إلي أحسنكم أخلاقا»^(٣).

٥- التفاضل بينهم بتعلم القرآن وتعليمه ، كما في صحيح البخاري من حديث عثمان (رضي الله عنه) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»^(٤).

وإذا تأملنا هذه النصوص وغيرها من النصوص التي تدل على التفاضل بين الناس ، لا نجد منها شيئاً يعتمد على أمور الدنيا ، بل كلها تتعلق في أمر الدين ، وبالجملة فإن ما يكون فيه التفاضل بين الناس إنما هو العمل الديني الذي يكتسبه الإنسان في حياته .

مظاهر المساواة

تظهر المساواة بين الناس في هذا الدين بأمور عدة منها :-

١- المساواة في التكاليف الشرعية

(١) سورة الزمر ، الآية ٩.

(٢) سورة الحديد ، الآية ١٠.

(٣) كتاب المناقب ، حديث رقم ٣٧٦٠.

(٤) كتاب فضائل القرآن ، حديث رقم ٥٠٢٧.

ال المسلمين كلهم يعبدون رباً واحداً ، لهم كتاب واحد ، ورسول واحد ، وقد كلفوا من الشريعة بتكاليف موحدة لا تميز بين عربي وعجمي ، ولا أحمر وأسود ، ولا أمير ووزير. فكلهم يصلون خمس مرات في اليوم مستقبلين قبلة واحدة ، وكلهم يصومون شهراً واحداً هو شهر رمضان المبارك ، في وقت محدد لكل منهم (من طلوع الفجر إلى غروب الشمس) ، وتتجلى هذه المساواة عندما يقفون في الحج بصعيد واحد بلباس واحد يدعون ربأً واحداً ، على اختلاف أجناسهم ، وألوانهم ، ولغاتهم .

٢- المساواة في الحدود

لا فرق في الإسلام بين غني وفقير ، ومؤمن وآمِر ، وشريف وضعيف ، في إقامة حدود الله وتنفيذ أحكامه كما هي الحال عند بعض الأمم والشعوب كما أخبر بذلك رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عن حال اليهود بقوله : «يا أيها الناس ، إنما ضل من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه ، وإذا سرق الضعيف فيهم ، أقاموا عليه الحد . وَإِنَّمَا لَوْلَى فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) سُرْقَةً لَقَطْعَ مُحَمَّدَ يَدَهَا»^(١) .

وفي جانب المساواة في الحدود يقول تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأنفُ بِالأنفِ وَالْأذْنُ بِالْأذْنِ وَالسَّنَ بِالسَّنَ وَالْجُرُوحَ قَصَاصٌ﴾^(٢) .

٣- المساواة في الجزاء

الناس في الجزاء على أعمالهم سواء ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾^(٣) . (من يعمل) تفید العموم أيًا كان هذا العامل ذكرًا أو أنثى ، حرًا أو عبدًا ، عربيًا أو عجميًّا ... الخ .

٤- المساواة في المسائلة

(١) سبق تحرير الحديث .

(٢) سورة المائدة ، الآية ٤٥ .

(٣) سورة الزلزلة ، الآيات ٧، ٨ .

ويدل على هذا الجانب من المساواة ما ورد في صحيح البخاري عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال : سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : «كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته، الإمام راع ومسئول عن رعيته، والرجل راع في أهله وهو مسئول عن رعيته، المرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها، والخادم راع في مال سيده ومسئول عن رعيته»^(١).

عدم المساواة عند بعض الأمم والشعوب

كثير من الأمم الشعوب في القديم والحديث تفتقر إلى المساواة في أنظمتها - ولو ادعتها - ولقد كانت قريش في السابق تميز نفسها عن بقية القبائل الأخرى ، فكانت لا تسمح لأحد من غيرهم أن يطوف بالبيت في ثيابه ، بل يطوف عرياناً أو يستعير منهم ثياباً ليطوف فيها ، وكذلك كانت لا تقف مع العرب في عرفات في موسم الحج بل يقفون في مزدلفة ، كما ورد ذلك في صحيح مسلم من حديث هشام عن أبيه قال: «كانت العرب تطوف بالبيت عراة إلا الحمس ، والخمس قريش وما ولدت ، كانوا يطوفون عراة ، إلا أن تعطىهم الحمس ثياباً ، فيعطي الرجال الرجال ، والنساء النساء ، وكانت الحمس لا يخرجون من المزدلفة ، وكان الناس كلهم يبلغون عرفات ، قال هشام : فحدثني أبي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت : الحمس هم الذين أنزل الله عز وجل فيهم (ثم أفيضوا من حيث أفضى الناس) قالت كان الناس يفيضون من عرفات وكان الحمس يفيضون من المزدلفة يقولون لا نفيض إلا من الحرم فلما نزلت (أفيضوا من حيث أفضى الناس) رجعوا إلى عرفات»^(٢).

و كذلك اليهود والنصارى يزعمون أنهم ليسوا كعامة الناس بل لهم فضل على غيرهم بأنهم أبناء الله وأحباؤه - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً - ولقد أنكر الله سبحانه

(١) كتاب الجمعة ، حديث رقم ٨٣٩ .

(٢) كتاب الحج ، حديث رقم ١٢١٩ .

وتعالى عليهم هذه المقالة بقوله سبحانه: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ نَحْنُ أَبْنَاؤُ اللَّهِ وَأَحْبَّوْهُ^١
قُلْ فَلَمْ يُعَذِّبْكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّا خَلَقَ ﴾^(١).

وفي النظام الهندي القديم بلغت الطبقية ذروتها فضربت بالمساواة عرض الحائط،
وقسام المجتمع إلى أربع طبقات هي : -

- طبقة الكهنة ورجال الدين وهم (البراهمة) .

- طبقة رجال الحرب والجندية وهم (شتري) .

- طبقة رجال الفلاحة والتجارة وهم (ويس) .

- طبقة رجال الخدمة وهم (شودر) وهم أحط الطبقات .

فكان كل طبقة من هذه الطبقات تميز بميزات ليست لها من الطبقات.

(١) سورة المائدة ، الآية ١٨ .

رابعاً : الحرية

الحرية في اللغة : من حرر ، والحرُّ : ضد العبد ، ويطلق على فرخ الحمام ، وولد الضبية ، وولد الحية . والحرُّ أيضاً هو الخالص من الشوائب ، ويطلق على الكريم . والحرة ضد الأمة ، والحرة أيضاً بمعنى الكريمة . والحرّية بمعنى الخلوص من الشوائب أو الرق أو اللؤم .^(١)

ومقصود بالحرية في النظام السياسي في الإسلام ، هي خلوص الإنسان من القيود التي تحد من تصرفاته بغير حق .

الإسلام والحرية الحقيقة

جاء أعداء الإسلام بوصف الإسلام بعدم الحرية ، وأنه جاء فقيد الناس في عقيدتهم ، وفي أخلاقهم ، وفي سائر تصرفاتهم ، ولم يكن هذا الاتهام موقوفاً على أعداء الإسلام من غير المسلمين ، بل إن بعض أبناء المسلمين الذين لم يتذوقوا حلاوة هذا الدين ، ولم يعرفوا دينهم حق المعرفة أصبح عندهم هذا الاعتقاد ، مما دعاهم إلى التوصل من بعض تعاليم الدين الإسلامي الحنيف بزعم البحث عن الحرية .

والحق أن هذا الدين الحنيف جاء للإنسان بالحرية الحقيقة التي لا تعرفها النظم الأخرى ، التي تزعم لنفسها أنها جاءت بالحرية ، لكنها جاءت بالقيود الش قال وفرضتها على شعوبها من حيث تشعر أو لا تشعر . وتمثل الحرية في الإسلام بعدة جوانب أهمها:-

حرية العبودية لله

كل إنسان في هذه الحياة لابد أن يكون له إله يعبد ، ولقد عبد الإنسان كثيراً من الآلهة تختلف من زمان لزمان ، ومن مكان لمكان ، فمن البشر من عبد الأحجار ، ومنهم من عبد الأشجار ، ومنهم من عبد الشمس والقمر ، ومنهم من عبد النجوم ، ومنهم من

(١) انظر : الجوهرى ، الصباح ، ٦٢٦/٢ . وإبراهيم أنيس ورفقاه ، المعجم الوسيط ص ١٦٥ .

عبد الملائكة ، إلى غير ذلك من الآلهة المتنوعة التي لا يمكن حصرها ، من الآلهة التي لاتنفع نفسها فضلاً أن تنفع غيرها .

وحتى من زعم أنه لا يعبد شيئاً فإنما هو عبد لهواه ، كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَفَرَيْتَ مَنِ اخْتَدَ إِلَهٌ هُوَنَهُ وَأَضْلَلَ اللَّهَ عَلَى عِلْمٍ وَحَتَّمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غَشْوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾^(١).

إضافة إلى أن كل من زعم أنه لا يعبد شيئاً أو عبد غير الله تعالى إنما هو عبد للشيطان أيضاً، لأنه أطاع الشيطان في ذلك ، وبهذا وصف إبراهيم عليه السلام أباه فيما حكاه المولى عنه سبحانه وتعالى بقوله : ﴿يَأْتِ لَا تَعْبُدُ الشَّيْطَنَ إِنَّ الشَّيْطَنَ كَانَ لِرَبِّهِمْ عَصِيًّا﴾^(٣) أي لا تطعه في عبادة هذه الأصنام^(٣) . فطاعة الشيطان عبادة له وفي هذا يقول المولى سبحانه وتعالى : ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَتِينِي إِدَمَ أَنَّ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَنَ إِنَّهُ لَكُمْ عَذُولٌ مَبِينٌ﴾^(٤) أي لا تطيعوه في معصيتي^(٤) . أضيف إلى ذلك من جاءوا يصرحون بعبادة الشيطان من المعاصرين ، الذين يعرفون بعيدة الشيطان .

وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ ابْنُ الْقِيمَ (رَحْمَهُ اللَّهُ) فِي نُونِيهِ :-

هربوا من الرق الذي خلقوا له وبلغوا برق لانفس والشيطان^(١)
وجاء الإسلام بنفي كل ما يعبد من دون الله وإثبات العبادة لله سبحانه وتعالى وحده
، جاء بإثبات العبادة لمن بيده النفع والضر ، ومن هو على كل شيء قادر ، ومن يعلم
خائنة الأعين وما تخفي الصدور ، جاء بإثبات العبادة لمن تنفع الناس عبادته، كما في قوله

(١) سورة الجاثية ، الآية ٢٣ .

(٢) سورة مریم ، الآیة ٤٤ .

(٣) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ١٢٤ / ٣ .

(٤) سورة يس ، الآية ٦٠ .

(٥) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ١٥/٣٢ .

(٦) القصيدة النونية المطبوعة مع شرحها للشيخ محمد خليل هراس . ٣٣٢/٢

سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَاتَّبِعُوهُ عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^(١)

فلمن تكون الحرية في العبودية ؟ أهي من يقييد نفسه بعبادة ما لا يملك له ضرراً ولا نفعاً ؟! أم لذلك الذي أصبح أسيراً لهواءه ! كلا ، إنما الحرية في عبادة الله وحده ، في عبادة من يستحق العبادة سبحانه .

وليس من حرية العبودية في الإسلام أن يعبد الإنسان ما شاء ، أو يتقاус عن الدعوة إلى هذا الدين والجهاد في سبيل الله محتاجاً بقوله سبحانه: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾^(٢) فلم يقل أحد من المفسرين بهذا القول ، بل ورد فيها عدة أقوال منها :-

قال ابن مسعود : كان هذا في الابتداء قبل أن يؤمر بالقتال فهي منسوخة بأية السيف^(٣).

وقال قتادة : نزلت في أهل الكتاب إذا قبلوا الجزية ... فأمر بقتال أهل الكتاب إلى أن يسلموا ، أو يقرروا بالجزية ، فمن أعطى منهم الجزية لم يكره على الدخول في الإسلام^(٤).

وقال ابن كثير : لا تكرهوا أحداً على الدخول في دين الإسلام ، فإنه بين واضح جلي دلائله وبراهينه ، لا يحتاج إلى أن يكره أحد عليه^(٥).

وجمع ابن سعدي بين هذه الآية والآيات التي تدعوا إلى حجat المشركين فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ....﴾

((هذا بيان لكمال الدين الإسلامي ، وأنه لكمال براهينه ، واتضاح آياته وكونه هو دين العقل والعلم، ودين الفطرة والحكمة ، ودين الصلاح والإصلاح ، ودين الحق والرشد

(١) سورة العنكبوت ، الآية ١٧ .

(٢) سورة الابقرة ، الآية ٢٥٦ .

(٣) المرجع السابق ، المكان نفسه .

(٤) تفسير البغوي ١/٣١٤ .

(٥) تفسير القرآن العظيم ١/٣١١ .

، فلكماله وقبول الفطر له لا يحتاج إلى الإكراه عليه . لأن الإكراه إنما يقع على ما تنفر منه القلوب ، ويتنافى مع الحقيقة والحق ، أو لما تخفي براهينه وآياته . وإنما من جاءه هذا الدين ، ورده فلم يقبله ، فإنه لعناده . فإنه قد تبين الرشد من الغي ، فلم يبق لأحد عذر ولا حجة ، إذا رده ، ولم يقبله . ولا منفأة بين هذا المعنى ، وبين الآيات الكثيرة الموجبة للجهاد . فإن الله أمر بالقتال ، ليكون الدين كله لله ، ولدفع اعتداء المعتدين على الدين . وأجمع المسلمون على أن jihad ماض مع البر والفاجر ، وأنه من الفروض المستمرة ، jihad القولي والفعلي . فمن ظن من المفسرين أن هذه الآية تنافي آيات jihad ، فجزم بأنها منسوبة ، فقول ضعيف لفظاً ومعنى ، كما هو واضح وبين من تدبر الآية الكريمة)^١.

وكذلك ليس من حرية العبودية أن يرتد المسلم عن دينه ، فإنه من ارتد عن دين الإسلام فإن جزاؤه القتل ، كما ثبت ذلك من سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لما في صحيح البخاري من حديث ابن عباس (رضي الله عنهما) «لو كنت أنا لم أحرقهم لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لا تعذبوا بعذاب الله، ولقتلتهم كما قال النبي (صلى الله عليه وسلم): من بدل دينه فاقتلوه»^٢ .

حرية الخلق الكريم

إن الإسلام لا يحقق الحرية لفرد على حساب آخر ، ولا لفرد على حساب جماعة ، بل إن الإسلام يضمن حرية الفرد في إطار حرية المجتمع ، فجاء بالأخلاق الفاضلة والسلوك الجميل الذي يتحقق للأفراد والجماعات حرياتهم وكراماتهم .

فالإسلام جاء بتحريم الكذب -مثلاً- أو الغيبة أو النيمية أو السب والإيذاء والفحش في القول والعمل ، كما في قوله سبحانه: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَإِلَحْسَنِ وَإِيتَاءِ

(١) تفسير ابن سعدي ٣١٦/١ .

(٢) كتاب الجهاد والسير ، حديث رقم ٣٠١٧ .

ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَا عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعْظُّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ

(١) وذلك فيه حفاظ حريات الآخرين وكراماتهم .

والذين يزعمون أن الحرية في التخلص من الأخلاق الإسلامية إنما هم أعداء الحرية ، فهم يدعون إلى السقوط في قيود الشيطان والهوى ، فضلاً عن أنهم يريدون حرية أفراد على حساب آخرين .

حرية التعامل السليم

أما في معاملة الإنسان مع غيره من الناس في البيع والشراء والأخذ والعطاء فقد كفل الإسلام فيها الحرية للطرفين ، فلا غش ولا خيانة ولا حداع ، ولا أكل مال أحد بالباطل برباً أو بقمار أو نحوه من المعاملات المحرمة في الشريعة الإسلامية .

وليس من الحرية أن يتعامل الإنسان مع غيره من البشر بما يكون فيه أكل لأموالهم بغير الحق ليحقق مصلحة شخصية ، وفائدة ذاتية ، ولو عُد ذلك في بعض النظم من حرية التعامل .

حرية التملك

جاء الإسلام بإعطاء حرية التملك للفرد سواء كان ذكراً أو أنثى ، صغيراً كان أو كبيراً ، وما يدل على أحقيبة المرأة في التملك كالرجل قوله سبحانه: **﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا أَكَتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا أَكَتَسَنَ﴾** (٢) . وما يدل على أحقيبة الصغير في التملك قوله سبحانه: **﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَمَّى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾** (٣) فالتي تم لا يكون إلا صغيراً ، ومع ذلك فإن الله سبحانه وتعالى أثبت له التملك ، وحذر من أكل ماله ظلماً ، ولا يعني ذلك إطلاق يده في ماله يتصرف فيه كما يشاء ، بل

(١) سورة النحل ، الآية ٩٠ .

(٢) سورة النساء ، الآية ٣٢ .

(٣) سورة النساء ، الآية ١٠ .

يقام عليه ولي من قبل القاضي حتى يرشد ، لقوله تعالى : ﴿فَإِنْ إِنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِ أَمْوَالَهُم﴾^(١) ، وذلك صيانة لماله من الضياع .

حرية التفكير

جاء الإسلام بحرية التفكير ، بل وحث الإنسان على التفكير لما في ذلك من النفع للإنسان في معرفة نعم الله سبحانه وتعالي ، ومعرفة قدرته وعظمته التي تدعوه إلى تعظيمه وإجلاله ، ولقد جاءت آيات كثيرة في القرآن الكريم في الدعوة إلى التفكير ، كما في قوله سبحانه : ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَسَىٰ وَأَهْرَاً وَمِنْ كُلِّ الْثَمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ أَثْنَيْنِ يُغْشِي الْيَلَى الْهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَبَّرُونَ﴾^(٢) ، وقوله سبحانه : ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿٤﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿٥﴾ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ ثُصِبَتْ ﴿٦﴾ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾^(٣) .

حرية التعبير

جاء الإسلام بكفالة حرية التعبير النافع من قول الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والكلام المباح الذي لا يجلب ضررا . ومنع التعبير فيما فيه الضرر لصاحبها أو غيره من الناس ، وذلك لحفظ الدين من الآراء والتعبيرات المخالفة لشرع الله ، ومن جانب آخر هو ضمان لحرية الآخرين .

ولقد حث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على قول الخير كما في صحيح البخاري عن أبي شريح العدوبي قال قال النبي (صلى الله عليه وسلم) : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت»^(٤) .

(١) سورة النساء ، الآية ٦ .

(٢) سورة الرعد ، الآية ٣ .

(٣) سورة الغاشية ، الآيات ١٧ - ٢٠ .

(٤) كتاب الأدب ، حديث رقم ٦٠١٩ .

وما يدخل في حرية التعبير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، كما في سنن الترمذى عن حذيفة بن اليمان عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : «والذى نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكنا الله أن يبعث عليكم عقابا منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم»^(١) .

تم والله الحمد والمنة ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

(١) كتاب الفتن ، حديث رقم ٢١٦٩ .

فهرس المحتويات

٢	تقديم
٣	تعريف النظام السياسي
مزايا النظام السياسي في الإسلام	
٦	الربانية
٩	العالمية
١٠	الشمول
١١	مطابقة الواقع
١٤	الوسطية
السياسة عند العرب قبل الإسلام	
١٥	أولاً : أطراف الجزيرة
٢٠	ثانياً : بلاد الحجاز
السياسة في العهد النبوي	
٢٨	العهد المكي
٢٩	العهد المدني
٣٢	الأعمال الأولى بعد الهجرة

التشريعات السياسية للدولة الإسلامية ٣٧	
أصناف الشعب في الدولة الإسلامية الجديدة ٣٩	
ملاحض السياسة الداخلية للدولة الإسلامية ٤٦	
العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية ٤٨	
نظام الخلافة في الإسلام	
الخلافة في اللغة ٥٩	
الخلافة في الاصطلاح ٥٩	
حكم نصب الخليفة ٦٠	
هل عين رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) خليفة من بعده؟ ٦٢	
السياسة في عهد الخلفاء الراشدين	
أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) ٦٧	
عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ٧٤	
عثمان بن عفان (رضي الله عنه) ٧٨	
علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) ٨٧	
أركان الدولة الإسلامية	
<u>الركن الأول : الحكم بما أنزل الله ٩٣</u>	
<u>الركن الثاني : الشعب ٩٨</u>	
المستأمنون ٩٨	

أهل الذمة ٩٨

الشروط العمرية على أهل الذمة ٩٩

حقوق أهل الذمة ١٠٠

معاملتهم ١٠١

الركن الثالث : الدار ١٠٣

أولاً : دار الإسلام ١٠٣

أقسام دار الإسلام ١٠٢

ثانياً : دار الحرب ١٠٤

ثالثاً : دار العهد ١٠٥

بعض الأحكام المتعلقة باختلاف الدار

أولاً : إقامة الحد ١٠٥

ثانياً : الربا ١٠٦

ثالثاً : القرض أو الغصب ١٠٦

الركن الرابع : أولو الأمر ١٠٨

معنى أولي الأمر ١٠٨

شروط الإمام

الإسلام ١١١

التكليف ١١١

١١٢.....	الحرية.....
١١٣.....	الذكورة ..
١١٤.....	العدالة ..
١١٤.....	الكفاءة ..
١١٤.....	العلم.....
١١٥.....	سلامة الحواس والأعضاء ..
١١٦.....	النسب القرشي ..
١١٨.....	الأفضلية ..
١١٩.....	واجبات الإمام ..
	حقوق الإمام
١٢٠.....	الطاعة ..
١٢٢.....	النصرة ..
١٢٣.....	النصيحة ..
١٢٣.....	حق المال ..
	السلطات الثلاث في الدولة الإسلامية
١٢٥.....	أولاً : السلطة التشريعية ..
١٢٦.....	القرآن الكريم ..
١٣٠.....	السنة ..

١٣١.....	مكانة السنة مع القرآن في التشريع.....
١٣٣.....	^{ثانياً} : السلطة القضائية
١٣٥.....	رسالة عمر في القضاء
١٣٧.....	شروط القاضي
١٣٨.....	^{ثالثاً} : السلطة التنفيذية
	الوزارة في الدولة الإسلامية
١٣٨.....	وزارة التفويض
١٣٩.....	صلاحيات وزير التفويض.....
١٣٩.....	وزارة التنفيذ
١٤٠	صفات وزير التنفيذ
١٤٠	الفرق بين وزارة التفويض ووزارة التنفيذ.....
	قواعد النظام السياسي في الإسلام
	^{أولاً} : الشورى
١٤٢.....	تعريف الشورى
١٤٢.....	أهمية الشورى في النظام الإسلامي
١٤٣.....	الشورى عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
١٤٥.....	الشورى عند الخلفاء
١٤٧.....	حكم الشورى.....

فوائد الشورى ١٤٩

أهل الشورى ١٥٠

نطاق الشورى ١٥١

الفرق بين الشورى في الإسلام والانتخابات في النظم الديمقراطية ١٥٣

ثانياً : العدال

تعريف العدل ١٥٥

وجوب العدل وتحريم الظلم في النظام الإسلامي ١٥٥

فضيلة العدل ١٥٧

نماذج من عدل النبي (صلى الله عليه وسلم) وصحابته الكرام ١٥٨

من عدل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ١٥٨

من عدل أبي بكر (رضي الله عنه) ١٥٨

من عدل عمر (رضي الله عنه) ١٥٩

من عدل عثمان (رضي الله عنه) ١٥٩

من عدل علي (رضي الله عنه) ١٥٩

ثالثاً : المساواة

تعريف المساواة ١٦١

مبدأ المساواة في الإسلام ١٦١

معيار التفاضل بين الناس ١٦٢

١٦٤.....	مظاهر المساواة
١٦٤.....	عدم المساواة عند بعض الأمم الشعوب
	رابعاً : الحرية
١٦٧.....	تعريف الحرية
١٦٧.....	الإسلام والحرية الحقيقية
١٦٧.....	حرية العبودية لله
١٧٠.....	حرية الخلق الكريم
١٧١.....	حرية التعامل السليم
١٧١.....	حرية التملك
١٠٦.....	حرية التفكير
١٧٢.....	حرية والتعبير